

كيف اختفى الشرق الأوسط من واجهة الانتخابات الأميركية

العرب يراقبون مآلات تراجع السياسة الخارجية في أجندي ترايب وبايدن



في ترقب رباح الساكن الجديد للبيت الأبيض

ممارسة «أقصى قدر من الضغط على الاقتصاد الإيراني من خلال فرض عقوبات شاملة.

وكانت إدارة أوباما قد اعتبرت الاتفاقية نتاجاً رئيسياً لمدة عامين من الدبلوماسية مع إيران التي تراجعت عن برنامجها النووي، وزعمت أنها قللت من التهديد الاستراتيجي الشامل من إيران.

غياب نقاش أميركي حول الشرق الأوسط يعكس الإرهاق العام بشأن التدخلات العسكرية المكلفة منذ هجمات 11 سبتمبر

وليس من المستغرب أن يصدر بايدن، الذي كان نائب الرئيس في عهد الرئيس أوباما، افتتاحية في 13 من سبتمبر الماضي يؤيد فيها مزاي الاتفاقية ويلتزم بالعودة إلى الاتفاقية إذا تم انتخابه. وقد جذبت الخلافات الحادة انتباه قادة إيران الذين يأملون في أن تؤدي الانتخابات الأميركية إلى تخفيف العقوبات، التي تسببت في أضرار اقتصادية كبيرة، لكنها لم تدفع طهران إلى تغيير استراتيجيتها الإقليمية.

الانتخابية لاتفاقيات سبتمبر بين الإمارات والبحرين لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وعقدت الإدارة حفل توقيع حظي بتغطية إعلامية كبيرة لما يسمى بـ«اتفاقيات أبراهام» في البيت الأبيض، في الخامس عشر من سبتمبر الماضي، على أمل الإعلان عن نجاحها في تحقيق بعض الإنجازات الدبلوماسية على الأقل في المنطقة.

ومع ذلك، لا يبدو أن الإنجاز الدبلوماسي يغير شكل السباق الانتخابي الرئاسي أو يثير نقاشاً أوسع حول كيفية تحقيق الولايات المتحدة للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين. والقضية الإقليمية الوحيدة، التي ظهرت بشأنها تناقضات حادة هي قضية إيران، ولا سيما موقف الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية الإيرانية متعددة الأطراف لعام 2015.

والغنت إدارة ترايب الاتفاق في مايو 2018، في المقام الأول على أساس أن الاتفاقية ركزت بشكل ضيق على البرنامج النووي الإيراني وقدمت تخفيفاً للعقوبات التي يمكن أن تستخدمها إيران لتحدي المصالح الأميركية.

ووضعت الولايات المتحدة إيران على أنها خصم كبير للولايات المتحدة لا يمكن مواجهة تحدياتها إلا من خلال

ويعكس الغياب الواضح لمثل هذه التقارير اعتراف الخبراء الإقليميين بأن المؤسسة السياسية الأميركية لم تعد مستعدة أو قادرة على استثمار الموارد المالية والدبلوماسية الهائلة اللازمة لإعادة هيكلة المنطقة لصالح الولايات المتحدة.

ملفات مصيرية

يعتقد خبراء مركز صوفان أن تسهيل إدارة ترايب لإبرام اتفاقية تاريخية بين الإمارات والبحرين لتطبيع العلاقات مع إسرائيل لم يغير الحملة الأميركية، ولكن في ما يتعلق بالقضية الإقليمية الأهم، والتي تمت مناقشتها، وهي السياسة الإيرانية، فيختلف الرئيس الأميركي بشدة مع نائب الرئيس السابق بايدن. ورغم الاختلافات في مواقف الرجلين لسياسات بلدهما الخارجية تجاه إيران، لم يلق الرئيس ترايب ولا المرشح الديمقراطي للرئاسة بايدن خطاباً خلال الحملة الانتخابية يرسم رؤية شاملة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

ومع ذلك، يقدر الخبراء أن كلا من روسيا والصين تتعدى بشكل متزايد على المنطقة وتضعف نفوذ الولايات المتحدة هناك. كما أن هناك مؤشراً آخر على تراجع بروز المنطقة من خلال عدم وجود تأثير واضح على الحملة

هجمات 11 سبتمبر كانت غير متناسبة مع المكاسب التي تحققت. يبدو أن التدخل الأميركي المكثف في المنطقة لم يعزز المصالح الأميركية أو ينتج الاستقرار.

وحتى بعد التدخلات الأميركية، وإرسال مليارات الدولارات من المساعدات الخارجية السنوية للمنطقة، لا يزال الشرق الأوسط يستضيف العديد من الدول الفاشلة والصراعات، التي تبدو مستعصية على الحل، بما في ذلك في سوريا واليمن والعراق وأفغانستان ولبنان وليبيا.

ويبدو الآن أن الإسرائيليين والفلسطينيين منفصلون أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من 50 عاماً من الدبلوماسية الأميركية لمحاولة تحقيق «حل الدولتين». وتدرج المؤسسة العامة والسياسة الأميركية جيداً أن الولايات المتحدة لديها حاجة أقل بكثير إلى موارد الطاقة في المنطقة عما كانت عليه قبل عشر سنوات.

ومن الجدير بالذكر أن معاهد الأبحاث البارزة في واشنطن ومراكز الفكر، التي تركز على المنطقة، كما فعلت في الكثير من الأحيان خلال مواسم الانتخابات الماضية، لم تنتج تقارير تحتوي على توصيات شاملة لـ«استراتيجية» أميركية شاملة في الشرق الأوسط.

مع بدء العد التنازلي لأهم انتخابات في العالم، بدأ لافتاً لدول الشرق الأوسط تجاهل أجنحة المرشحين في السباق باتجاه البيت الأبيض للمنطقة باستثناء إيران، وعدم إعطائها الزخم اللازم والذي لطالما كان حاضراً في كل الانتخابات السابقة. هذا الأمر لفت أنظار المراقبين والمحللين وحرك سيلاً من التساؤلات عن المكاسب والخسائر من هذا الموقف الذي يضيف المزيد من الغموض على مستقبل أسخن الأماكن من حيث تشابك القوتات والصراعات والنزاعات.

واشنطن - يلاحظ المراقبون أن إحدى أبرز الأولويات الرئيسية في سياسات الولايات المتحدة الخارجية على مدى عقود، والمتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، غابت بشكل واضح عن حملات المرشح الجمهوري الرئيس الحالي دونالد ترايب ومناقسه الديمقراطي جو بايدن، مما فجر حزمة من التساؤلات حول اختفاء هذه النقطة هذه المرة.

وتاريخياً، يتنافس المرشحون للرئاسة على إقناع الناخبين بمجموعة من الملفات التي تشكل عصب سياسة الولايات المتحدة وتصب في باب الأمن القومي، وهي تتراوح بين تفعيل الدبلوماسية في كافة الاتجاهات وتعزيز العلاقات مع الحلفاء وتشكيل استراتيجيات العمليات العسكرية في الخارج، وكذلك المساعدات والمعونات الخارجية.

وكان هناك القليل من الجدل حول سحب إدارة ترايب المعلن للقوات الأميركية من كل من العراق وأفغانستان، وهما الدولتان اللتان نفذت فيهما الولايات المتحدة تدخلات عسكرية كبيرة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 على مبنّي التجارة العالمي في مدينة نيويورك.

وتتمثل هذه الانسحابات جهود ترايب للوفاء بوعدوه في حملته الانتخابية لعام 2016 ضمن شعار «أميركا أولاً» لإخراج الولايات المتحدة من «الحروب التي لا نهاية لها» في المنطقة، بيد أن هذا الحل يعطي انطباعاً بأن واشنطن ستترك المجال أكثر لخصومها الكبار وهما روسيا والصين، وكذلك إيران، التي تعد «الولد المشاغب» لإدارة الرئيس السابق باراك أوباما حيث قام بعقد صفقة نووية معها لتقويض نفوذها العسكري في الشرق الأوسط.

وتأتي عمليات الانسحاب على الرغم من استمرار التهديدات للمصالح الأميركية في كلا الدولتين، أي العراق وأفغانستان، ويعد مقتل أكثر من سبعة آلاف جندي أميركي وما لا يقل عن تريليوني دولار تم إنفاقها في المسرحين.

ويرى خبراء مركز صوفان أن تراجع النقاشات حول الشرق الأوسط في الحملة الانتخابية للولايات المتحدة يعكس أمراً لا يختلف عليه أثنان وهو أن التكاليف البشرية والمالية للتدخلات الأميركية في المنطقة الأوسع منذ

واشنطن - يلاحظ المراقبون أن إحدى أبرز الأولويات الرئيسية في سياسات الولايات المتحدة الخارجية على مدى عقود، والمتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، غابت بشكل واضح عن حملات المرشح الجمهوري الرئيس الحالي دونالد ترايب ومناقسه الديمقراطي جو بايدن، مما فجر حزمة من التساؤلات حول اختفاء هذه النقطة هذه المرة.

وتاريخياً، يتنافس المرشحون للرئاسة على إقناع الناخبين بمجموعة من الملفات التي تشكل عصب سياسة الولايات المتحدة وتصب في باب الأمن القومي، وهي تتراوح بين تفعيل الدبلوماسية في كافة الاتجاهات وتعزيز العلاقات مع الحلفاء وتشكيل استراتيجيات العمليات العسكرية في الخارج، وكذلك المساعدات والمعونات الخارجية.



ولكن هذا ليس كل شيء، فالمرشحون يلبعون أيضاً على وتر حماية الديمقراطية من الاغترافات الخارجية، ومراجعة المطالبات الدستورية للكونغرس.

وما يؤكد هذا الأمر ما ذكره مركز صوفان الأميركي في تقرير حديث سلط فيه الضوء على أن المرشحين لم يستغلا أخطاء الماضي وفقاً للوثائق التقليدية وخاصة بايدن الذي اتخذ طريق المواجهة الشخصية مع ترايب في مناظرتين تلفزيونيتين اتسمتا بتقاذف الاتهامات دون أن يفتن أي منهم الناخبين.

انطفاء جذوة الحماسة

تشير أغلب التقارير الرسمية الصادرة عن البيتاعون ومجلس العلاقات الخارجية إلى أن التحديات المستقبلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تتمثل في احتواء طموحات إيران النووية وتسوية الصراعات الإسرائيلي الفلسطيني ودعم الحلفاء في الخليج العربي ومصر والأردن.

وإلى جانب ذلك، فعل ما يلزم من أجل دعم استقرار الأوضاع في ليبيا والعراق ومحاولة إنهاء التحالف بين

ما انعكاسات أزمة اللاجئين في اليمن على مستقبل المنطقة

الانتقائي وأيضاً القضايا الأخرى التي قللت من الجهد المبذول. وتسبب الصراع بين الحكومة الشرعية والحوثيين في أزمة لاجئين ضخمة في المنطقة، فوفقاً لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نزح 2.3 مليون شخص داخلياً اعتباراً من 14 أكتوبر 2015.

ومن بين هؤلاء، انتقل قرابة 167 ألف لاجئ إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد أسبوعين من ذلك التاريخ، كما فر قرابة 76 ألف شخص إلى دول أفريقية مثل جيبوتي وإثيوبيا والصومال.

وقد أدى ذلك إلى أزمة كبيرة في هذه البلدان مع تدفق هائل للاجئين، لكن كانت هناك إجراءات اتخذتها هذه الدول ودول أخرى في الشرق الأوسط مثل السعودية وسلطنة عمان، والتي من شأنها توفير المرافق الأساسية لهؤلاء اللاجئين وكذلك التعليم لهم. وقال ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في اليمن جان نيكولا بيون الأربعة، إن السعودية أسهمت في مساعدة مليون و400 ألف نازح يمني مع تفاقم الأزمة اليمنية بسبب جائحة كورونا.

ورغم أن السعودية قد اتخذت مبادرة لإعادة تاهيل اللاجئين جنباً إلى جنب مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أن هناك جانباً مجتمعياً لعملية الإنقاذ هذه، مما أدى إلى خروج المجتمعات الأخرى في عملية الإنقاذ.

أما السبب الثاني فيتعلق بعدم كفاءة، ليس فقط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكن أيضاً المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لحل النزاع العسكري، وكذلك الدعوة إلى السلام في المنطقة، بحيث يمكن أن يكون هناك انخفاض في عدد اللاجئين الذين يصلون إلى البلدان الأخرى.

ويكمن السبب الثالث لهذه الحجة في إقبال كاهل اللاجئين في الدول المضيفة الأخرى خاصة في قارة أفريقيا مما أدى إلى زيادة العنف ضدهم وكذلك زيادة البطالة. ورغم وجود زيادة في التمويل لهذه البلدان من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أن هذا لم يتم استخدامه بشكل صحيح لإعادة تاهيل اللاجئين.

وبالتالي، كان هناك جهد في إعادة تاهيل وحل أزمة اللاجئين في اليمن، لكن هذه الجهود تتقلب بسبب الإنقاذ

لا يأخذها أحد على محمل الجد كما حصل مع السوريين، تعطي انعكاسات «غير حميدة» في العلاقات بين الدول.

ويتعلق السبب الأول لذلك بعدم الكفاءة المتزايد الذي أظهره الفاعلون الإقليميون بشأن هذه القضية وأيضاً بالتعاون الأقل الذي أظهره التحالف المنخرط في الحرب الأهلية اليمنية.



أموال المانحين لا تكفي للحد من الأزمة

لكن وفقاً لبعض المحللين، فإن العمل المنجز أصبح غير مكتمل، لاسيما في ما يتعلق بسلامة وإنقاذ النازحين. وتشكل أزمة اللاجئين جزءاً مهماً من التهديدات الأمنية غير التقليدية في السنوات الأخيرة وثمة الكثير من الجهود لتحديد وفهم اللاجئين والأزمة التي أدت إلى الهجرة إلى البلدان المختلفة في السنوات الأخيرة.

ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن اللاجئين هو شخص غير قادر أو غير راغب في العودة إلى بلده الأصلي بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي.

ولذلك يمكن ربط هذا التعريف بجانب نزوح المجتمعات من وطنهم الأم وكان هذا موضع خلاف في العالم مع إشارة خاصة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي شهدت فيها مختلفاً لأزمة اللاجئين وكذلك الزيادة في عدد اللاجئين.

وهذا الأمر شكل اختباراً للليبرالية حيث سيكون هناك تحليل لفعالية مؤسسة المفوضية السامية للأمم

لندن - طرح محللون مع بداية النزاع اليمني وتحديداً بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء مصير الآلاف من النازحين من البلد في أتون الفوضى السياسية والعسكرية، ومنذ ذلك الوقت لم يستطع أحد الإجابة عن ذلك التساؤل.



وكانت شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) قد أعلنت في شهر سبتمبر 2015 وفي إطار تحذيرات خبراءها المتواصلة أن الأزمة الإنسانية في اليمن، والتي لا تقل أهمية عن الأزمات في سوريا والعراق، ستتفاقم بما يجعل اليمنيين ضمن طوابير اللاجئين الذين يواجهون الموت من أجل الحياة في مكان آخر غير بلادهم.

ومع أن العمل الذي قامت به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كان جديراً بالثناء في قضية أزمة اللاجئين في اليمن والعمل مستمر،